Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. 02, 107-117, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026705

Evaluation of the Banking Stability of Rafidain Bank Using FinTech Dimensions

Noor Sh. Aday[1]*, Hassan H. Ali[2]
[1,2] Economic department, ministry of finance, Baghdad, Iraq
Noorsh2@yahoo.com , hassanhazbar@gmail.com

Article information:
Received: 15–08– 2025
Revised: 07–09– 2025
Accepted: 14–09– 2025
Published: 25–06– 2026

Corresponding author:
Noor Sh. Aday
Noorsh2@yahoo.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The study aims to evaluate the banking stability achieved by Rafidain bank based on banking stability indicators, the reality of the use of financial technology, and the extent to which the latter is reflected in its banking performance.To achieve this goal, deductive approach and its cognitive implications were relied upon through the use of the descriptive analytical method, which analyzed the financial date of Rafidain Bank and the Statistical reports and publications issued by the central Bank of Iraq, along with an exploratory analysis of the application of technology in Rafidain Bank,Accordingly, it was concluded that the weak use of financial technology in Rafidain Bank increased the possibility of being exposed to finacial crises that would shake its banking stability,this requires the Central bank and the relevant authorities to work on contracting with international companies that will help introduce financial technology into the bank, which will facilitate banking financial services and support its growth and stability.

Keywords: Banking stability, financial technology, banking crises.

Conclusions:

1. The evaluation of Rafidain Bank's banking stability indicators using financial technology (FinTech) applications revealed that the bank enjoys a degree of banking stability; however, it remains exposed to risks due to its limited adaptation to modern developments that contribute to improving banking performance and enhancing its ability to maintain sustainability and long-term stability.
2. Rafidain Bank maintained a ratio of total cash credit to total deposits below the standard ratio specified by the Central Bank of Iraq, indicating the bank's compliance with this regulatory requirement in order to reduce the risk of loan default.
3. The bank's capital exhibited fluctuations, although it has increased significantly in recent years. This may be attributed to non-performing loan losses, excessive profit distributions, or fluctuations in the value of the bank's assets, which could negatively affect depositors' confidence, lead to deposit withdrawals, and necessitate direct government intervention to rectify the situation.
4. The findings indicate a decline in the liquidity ratio of liquid financial assets at Rafidain Bank, despite remaining within the acceptable range. This may reflect potential weakness in confidence between depositors and the bank and increases the possibility of liquidity-related risks, which could undermine the banking stability of Rafidain Bank and the banking system as a whole.
5. The banking environment of Rafidain Bank lacks legislation that keeps pace with developments in the global banking system, particularly in areas such as e-commerce and electronic signatures. The prompt enactment of such legislation is necessary due to its significant role in enhancing and modernizing banking operations.

تقييم الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين بأستخدام مجالات FinTech

نور شدهان عداي*[1]، حسن هزبر علي[2]
[1,2]الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية، بغداد، العراق
Noorsh2@yahoo.com , hassanhazbar@gmail.com

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 15–08– 2025
- تاريخ ارسال التعديلات: 07–09– 2025
- تاريخ قبول النشر: 14–09– 2025
- تاريخ النشر: 25–06– 2026

المؤلف المراسل:
نور شدهان عداي
Noorsh2@yahoo.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:

تهدف الدراسة الى تقييم ما حققه مصرف الرافدين من استقرار مصرفي بالاعتماد على مؤشرات الاستقرار المصرفي وواقع استخدام التكنولوجيا المالية ومدى انعكاس الاخير على اداءه المصرفي، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي ودلالاته المعرفية من خلال أستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي الذي تم تحليل البيانات المالية لمصرف الرافدين والتقارير والمنشورات الاحصائية التي يصدرها البنك المركزي العراقي مع التحليل الاستطلاعي لواقع التكنولوجيا المالية في مصرف الرافدين، ووفق ذلك تم التوصل الى نتيجة مفادها أن ضعف استخدام التكنولوجيا المالية في مصرف الرافدين مما عزز من احتمالية تعرضه الى ازمات مالية تهز استقراره المصرفي، وذلك يتطلب قيام البنك المركزي والجهات المختصة بالعمل على التعاقد مع شركات عالمية تساعد على ادخال التكنولوجيا المالية في المصرف التي تسهل الخدمات المالية المصرفية وتدعم نموه وأستقراره.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، التكنولوجيا المالية، الازمات المصرفية.

المقدمـــة

أسهم الانتشار الواسع للتكنولوجيا بشكل كبير في تطور القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المصرفي، وقد جاءت أزمة جائحة كورونا لتعزيز هذا الانتشار، إذ انها أدت إلى بروز شركات التكنولوجيا المالية الناشئة منها والكبرى التي قادت بفعل نموها السريع في زيادة تنافسية القطاع المصرفي، إذ إنها تعد أحد أهم حلقات تعزيز الشمول المالي لما تمثله من توفير كافة الاحتياجات المالية والمصرفية وتمهيد سبل الوصول اليها بأسهل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة، مما يسهم في تسهيل وتبسيط وتقليل تكلفة الخدمات المالية وتعزيز الاستقرار المصرفي في المجتمع.

ويعد مصرف الرافدين احد أكبر وأعرق المصارف الحكومية في العراق الذي يعاني من مخاطر مالية نتيجة اتساع عملياته المصرفية وضخامة الخدمات المقدمة، مما يتطلب ادخال التكنولوجيا المالية التي تعمل على تبسيط الاجراءات وضمان السرية والحماية لتجاوز المخاطر المالية وضمان التحسين المستمر الذي يخدم الزبائن وتحقيق الاستقرار المصرفي.

الجانب المنهجي للبحث

مشكلة البحث: ان القطاع المصرفي بشكل عام في العراق يواجه صعوبة في تبني التكنولوجيا الحديثة بسبب ضعف الاعتماد على تطبيقات التقنيات الحديثة التي تسهم في تبسيط الاجراءات للعملاء وتطوير العمل المصرفي بشكل أكثر سهولة ومقبولية، مما قد يعرضها الى ضعف في متانتها المالية، ومن ثم عدم الاستقرار المصرفي، ومصرف الرافدين أحد أكبر المصارف الحكومية الذي يعاني من التأخر في اعتماد ادوات تكنولوجية متطورة تدعم استقراره وتجعله في وضع السلامة المالية. وعليه ان مشكلة البحث تكمن في التساؤل: هل هناك استخدام للتكنلوجيا المالية في مصرف الرافدين التي تعزز استقراره المصرفي ؟

فرضية البحث: يبنى البحث على الفرضية القائمة " لا يوجد استخدام واسع للتكنلوجيا المالية في مصرف الرافدين التي تعزز استقراره المصرفي" .

أهمية البحث: تعد التكنولوجيا المالية من الحلول الرئيسية، إذ انها تسهم في توفير كافة الاحتياجات المالية والمصرفية وتمهيد سبل الوصول اليها بأسهل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة، مما يسهم في دعم خدمة الزبون وتعزيز الاستقرار المصرفي في أكبر مصرف حكومي في العراق الا وهو مصرف الرافدين.

أهداف البحث : يسعى البحث الى الوصول الى تحقيق الاهداف الآتية:

1. استعراض الاستقرار المصرفي ومجالات التكنولوجيا المالية .
2. تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي والتكنولوجيا المالية في مصرف الرافدين.

3. تقييم الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين باستخدام التكنولوجيا المالية.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، وذلك اتساقاً مع الدراسة النظرية والعملية، وتم استخدام أسلوب الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة الحالة لمصرف مع أستنباط النتائج التي تثبت صحة الفرضية أو نفيها.

حدود البحث: تناول البحث الحدود المكانية المتمثلة في دراسة حالة في مصرف الرافدين العراقي، والحدود الزمانية المتمثلة بالمدة (2014-2023).

المبحث الأول: الجانب النظري

أولا: مفهوم الاستقرار المصرفي ومؤشراته

بالنظر إلى أن الاستقرار المصرفي من المفاهيم الحديثة، فقد تعددت الأدبيات الاقتصادية التي تناولته فأوجدت تبايناً من ناحية التعريفات مع عدم الاتفاق على تعريف موحد، إذ عرفه صندوق النقد الدولي على إنه " الاعتماد المتبادل ما بين المصارف أي إنه أستقرار المصارف المرتبطة ببعضها البعض إما بشكل مباشر من خلال سوق الودائع بين المصارف والمساهمة في القروض المشتركة، أو بشكل غير مباشر من خلال الإقراض للقطاعات المشتركة وتداول ملكية الأصول" (Miguel A& Charies,2009 :7). وعرف كذلك بإنه " الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة للقطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية، ويكون القطاع المصرفي عسراً اذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية، بحيث يكون اجمالي الموجودات أصغر من اجمالي الديون (Jokipii& Monninm, 2013 :3)، كما عرف بإنه " الحالة التي تغيب فيها الازمات المصرفية وان وجدت فستكون للمصرف القدرة على تحمل تلك الصدمات" (بتال واخرون، 116:2022)، وأن تعرض المصارف لضغوطات المالية قد يدفعها الى التخلص من موجوداتها، مما يؤدي الى تفاقم أوضاعها المالية، ونظراً لترابط العلاقات المالية في الجهاز المصرفي فإن مشكلة مصرف معين قد تؤدي الى انتقالها الى مصارف أخرى، مما يسبب أزمة مالية في النظام المالي الكلي ويزعزع من أستقراره (الجغبر، 2004: 45). وتم تحديد المؤشرات المعيارية للأستقرار المصرفي بالاعتماد على معايير صندوق النقد الدولي ومؤشرات لجنة بازل 3 التي تكمن في الآتي :-

1. نسبة الائتمان النقدي الى الودائع: هي النسبة التي يحتفظ بها كل مصرف لمواجهة سحوبات العملاء واجراء نشاطاته المالية، وتقاس هذه النسبة عن طريق قسمة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لدى المصرف، وهذا المؤشر يعبر عن حالة السيولة في الاجل الطويل للمصرف بشكل خاص والقطاع المصرفي بشكل عام (تقرير الانذار المبكر، 2024: 10).
2. نسبة الائتمان النقدي الى رأس المال والاحتياطيات: وهي نسبة ما يقوم المصرف باقراضه بالنسبة الى رأس المال والاحتياطيات، وكلما كانت النسبة مرتفعة دل على ان المصرف معرض بشكل كبير لمخاطر الالتزامات المحتملة إذا تحولت هذه التعهدات الى ديون فعلية مثل (سحب العملاء مبالغ كبيرة من حدود ائتمانهم فجـــــأة)، إذ قد يواجه المصرف ضغوطاً على السيولة أو حتى عدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر، وكلما انخفضت النسبة دل ذلك على أن المصرف اقل تعرضاً للمخاطر غير المباشرة، وقادر على أمتصاص الخسائر المحتملة بفضل قوة رأس ماله (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2015 : 39).
3. نسبة الائتمان التعهدي الى رأس المال والاحتياطيات: مدى تعرض المصرف للمخاطر المرتبطة بالالتزامات التعهدية مثل (خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية)، وتحدد المصارف حد أقصى لايتجاوز 250% إذ ان تجاوز هذا الحد يؤشر الى انتهاك تنظيمي يتطلب من البنك اتخاذ إجراءات تصحيحية كأن يكون زيادة في رأس ماله، كما تساعد على مراقبة تركيز مخاطر التعهدات لدى المصارف ومنع التوسع المفرط فيها على حساب المتانة المالية، فضلاً عن ضعف قدرة رأس مال المصرف على تغطية المخاطر المحتملة، مما قد يهدد استقراره في حالة حدوث صدمات اقتصادية تؤدي الى مطالبة كبيرة بتحويل التعهدات الى ديون فعلية.
4. نسبة الائتمان النقدي والتعهدي الى رأس المال والاحتياطيات: مدى تعرض المصرف للمخاطر المرتبطة بالالتزامات النقدية والتعهدية ، وان النسبة المرتفعة تشير الى ان المصرف معرض بشكل كبير لمخاطر الالتزامات المحتملة إذا تحولت هذه التعهدات الى ديون فعليـــــة، قد يواجه المصرف ضغوطاً على السيولة أو حتى عدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر. فيما تشير النسبة المنخفضة الى أن المصرف اقل تعرضاً للمخاطر غير المباشرة، وقادر على أمتصاص الخسائر المحتملة بفضل قوة رأس ماله.
5. نسبة الاستثمار الى رأس المال والاحتياطيات: تشير هذه النسبة الى مقدار مامستثمر من الموجودات المالية المتوفرة داخل المصرف، وان النسبة التي تقل عن (100%) تشير الى أن المصرف أستثمر اكثر من حقوق المساهمين، مما قد يشير الى اعتمادها على الديون أو التمويل الخارجي لتمويل استثماراته. واذا كانت النسبة اكبر من (100%) يعني أن جزءاً من حقوق المساهمين غير مستثمر وقد يكون لدى المصرف سيولة زائدة أو أرباح غير موزعة .
6. نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي: يعد من المؤشرات المالية المهمة التي تقيس جودة المحفظة المالية في المصرف ومدى تعرضها لمخاطر التعثر، ويقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة الديون الى اجمالي الائتمان النقدي (تقرير الانذار المبكر:16).
7. كفاية رأس المال: تمثل مقدار رأس المال المدفوع والزيادات اللاحقة عليه مع السندات والاوراق المالية التي

يصدرها المصرف (الشماع، 1990: 50)، ويقاس من خلال المعادلة (راس المال الاساسي + راس المال المساند / الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية* 100%). ويتطلب من كل مصرف الاحتفاظ برأس مال قادر على مواجهة الخسائر المحتملة من عمليات توظيف الأموال، ويجب ان يكون كافياً لتوفير الحماية للمودعين وللسلطات الرقابية لتجنب ايقاف عمليات المصارف التجارية، من هنا برزت أهمية نسبة كفاية رأس المال في الحفاظ على المصارف من الافلاس والاستمرار في عملياته الاستثمارية.

8. السيولة : تعني قدرة المصرف على تلبية أو الايفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بشكل فوري وذلك عن طريق تحويل أي أصل من الأصول الى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة (الصيرفي،2013 :23)، وتقيس قدرة أو قابلية المصرف على سداد الديون قصيرة الأجل، أو بمعنى آخر مقدرة المصرف على تسديد الالتزامات المالية الثابتة (Thomas et al, 2003: 541)، وتتجه المصارف الى الاحتفاظ بحد أدنى من النقد بخزانتها والاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي من أجل قيام الاخير باقراضها في حالة صعوبة تدبير الموارد النقدية لمقابلة التزاماته وذلك بتحويل أصل من الأموال الى البنك المركزي كإعادة خصم الأوراق التجارية لديه (اللوزي وأخرون، 1997 : 102).

ثانياً: مفهوم التكنولوجيا المالية وأبرز مجالاتها

1. **مفهوم التكنولوجيا المالية**

نظراً للتسارع المتقدم الذي تشهده التكنولوجيا المالية (FinTech)، فقد اختلفت التعريفات الخاصة بها حسب توجهات الباحثين ويمكن أن ندرجها في الجدول الآتي:

الجدول (1) تعاريف التكنولوجيا المالية

ت	المصدر	التعاريف
1	(بختي ومجاني،2020: 97).	" منتجات وخدمات تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية ".
2	(عبد الرضا وعبد الكريم،2020)	" الابتكارات في مجال الخدمات المالية من خلال التنافس بين المستثمرين الجدد مع المستثمرين الحاليين في القطاع المالي، ويتم اصدار منتجات وخدمات مالية جديدة مثل العملات الورقة ووسائل دفع وتسوية حديثة .
3	(بيلوطة وبراغثة، 2022: 7).	"التكنولوجيا التي لديها القدرة على تحويل الخدمات المالية لتحفيز نماذج الأعمال الجديدة، والتطبيقات، والعمليات والمنتجات".

2. **مجالات التكنولوجيا المالية**

تسهم التكنولوجيا المالية في العديد من المجالات، ونستعرض اهمها فيما يلي (حمدي والزهراء، 2019: 354):-

أ. المدفوعات الرقمية وتشمل أنظمة الدفع الإلكتروني مثل PayPal، وApple Pay، وGoogle Pay. والمحافظ الرقمية والتحويلات المالية عبر الهاتف المحمول.

ب. الخدمات المصرفية الرقمية وتتضمن البنوك الرقمية التي تعمل بشكل كامل عبر الإنترنت دون فروع فعلية، فضلاً عن تطبيقات البنوك التقليدية التي تتيح إدارة الحسابات عبر الهاتف.

ج. التمويل الجماعي (Crowdfunding) وتشمل منصات مثل Kickstarter وIndiegogo التي تسمح للأفراد بجمع التمويل لمشاريعهم من الجمهور.

د. الاقتراض الرقمي الخاص بمنصات الإقراض عبر الإنترنت التي تربط بين المقترضين والمقرضين مباشرة دون وسيط تقليدي.

ه. التأمين التقني (InsurTech) استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات تأمين أكثر كفاءة، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر.

و. الاستثمار الرقمي الخاص بمنصات التداول عبر الإنترنت مثل Robinhood وeToro. كما تتضمن أدوات الاستثمار الآلي (Robo-Advisors) التي تستخدم الخوارزميات لإدارة المحافظ الاستثمارية.

ز. العملات الرقمية والبلوك تشين وتشمل العملات المشفرة مثل البيتكوين والإيثيريوم. فضلاً عن تقنية البلوك تشين التي توفر شفافية وأمانًا في المعاملات المالية.

ثالثاً: تقييم الاستقرار المصرفي من خلال التكنولوجيا المالية

يتوقع أن تستمر التكنولوجيا المالية في النمو والتطور، مع زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والبلوك تشين لتقديم خدمات مالية أكثر تخصيصًا وأمانًا. كما يمكن أن تشهد زيادة في التعاون بين الشركات التقليدية والشركات الناشئة في هذا المجال. والتكنولوجيا المالية تسعى إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين وتسهيل الخدمات المالية مما أسهمت في التأثير الايجابي في القطاع المصرفي إذ أدت الى إصلاحه وتحسين كفاءته. وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسة لأنعكاسات التكنولوجيا المالية على إصلاح واستقرار القطاع المصرفي تتمثل بالآتي (سرحان وأسعد، 2025 :6)، (برمود وآخرون، 2020: 333-340):-

1. تعزيز الشمول المالي من خلال الوصول إلى غير المتعاملين مع المصارف إذ تسهم التكنولوجيا المالية في توفير خدمات مالية للأفراد والشركات التي كانت خارج النظام المصرفي التقليدي خاصة في المناطق النائية أو ذات الدخل المحدود. وقد جعلت الحلول الرقمية الخاصة بمنصات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية الخدمات المالية متاحة بسهولة أكبر.
2. ان الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تؤدي الى جعل الزبائن يديرون حساباتهم وإجراء المعاملات من خلال تطبيقات الهواتف الذكية والمواقع الإلكترونية وبالتالي تسهم

في تحسين خدمة الزبون. كما تسهم الخدمات المصرفية الشخصية مثل أستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المصرفية لتقديم خدمات مخصصة وفقاً لاحتياجات الزبون.

3. أن الأتمتة الناتجة عن طريق استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي في العمليات المصرفية تؤدي إلى تقليل الأخطاء البشرية وزيادة السرعة من ثم تقليل الاعتماد على الفروع وتخفض التكاليف التشغيلية.
4. أن تقنية البلوك تشين أسهمت في تحسين أمان المعاملات وتقليل الاحتيال من خلال تسجيل المعاملات بشكل آمن وشفاف. فضلاً عما يؤديه التوثيق البيومتري من خلال استخدام البصمة والصوت والتعرف على الوجه في زيادة أمن العمليات المصرفية.
5. أن ظهور شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية أدت إلى زيادة المنافسة وإجبار البنوك التقليدية على التكيف والابتكار. كما أسهمت الشركات عن طريق تعاون المصارف مع شركات التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مبتكرة.
6. أن استخدام البيانات الضخمة تؤدي الى التنبؤ بالمخاطر واتخاذ قرارات أكثر استنارة. كما تؤدي التقارير الآلية الى تحسين دقة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر.
7. تسهيل التحويلات الدولية إذ أن المعاملات عبر الحدود جعلت التكنولوجيا المالية التحويلات الدولية أسرع وأرخص وأكثر كفاءة.
8. زيادة التنظيم إذ ان تطور التكنولوجيا المالية، أظهرت الحاجة إلى إطار تنظيمي واضح لضمان الأمن والاستقرار المالي، فضلاً عن حماية البيانات من خلال زيادة الاهتمام بحماية البيانات الشخصية والمالية للعملاء.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي والتكنولوجيا المالية في مصرف الرافدين

أولاً : تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي في مصرف الرافدين

لقد حدد البنك المركزي العراقي ضرورة امتلاك المصارف قدر من رأس المال الخاص بحقوق المؤسسين والمساهمين مع الزامهم بالاحتفاظ باحتياطيات تقتطع من الأرباح لمقابلة طارئ محدد كمخاطر الاستثمار والإقراض لدعم استقرارها المصرفي، وتعبر موجودات واحتياطيات المصرف عن قدرته المالية وحقيقة المركز المالي في حال تسوية أو تصفية المصرف (عبد الفتاح،1994: 57). لذا ندرج في الجدول (2) رأس مال مصرف الرافدين واحتياطياته وفق ما بينته قائمة المركز المالي كالآتي:

الجدول (2) رأس المال والاحتياطيات لمصرف الرافدين للمدة (2014-2023) — **مليون دينار**

السنة	رأس المال	الاحتياطيات	نسبة نمو رأس المال (%)	نسبة نمو الاحتياطيات (%)
2014	176,000	241,370	ـــــ	ـــــ
2015	151,000	105,866	(14.2)	(56.1)
2016	151,000	284,725	0.0	168.9
2017	126,000	246,426	(16.6)	(13.5)
2018	126,000	310,274	0.0	25.9
2019	226,000	154,129	79.4	(50.3)
2020	226,000	205,768	0.0	33.5
2021	226,000	228,293	0.0	10.9
2022	238,000	154,468	5.3	(32.3)
2023	232,000	191,381	(2.5)	23.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، مصرف الرافدين، سلسلة بيانات غير منشورة.

يبين الجدول (2) محاولة المصرف زيادة رأس أمواله السنوية لكنها تنخفض في الاعوام (2014-2018) عما حدده البنك المركزي العراقي كحد الادنى لرأس المال البالغ (250) مليار دينار للمصارف القديمة (تعليمات مجلس ادارة البنك المركزي المتخذة بجلسته المرقمة 1454 في 2010/2/18.) لكنه ازداد في الاعوام (2019-2023) مما منحه ثقة في منح التسهيلات المصرفية لكونه الضامن لحقوق المودعين والمتعاملين مع المصارف بالإضافة الى عزز من قدرته على فتح الاعتمادات بمبالغ كبيرة ويمنحه ثقة أكبر أمام المصارف الخارجية، ويثبت بذلك موقفه التفاوضي مع المصارف المراسلة وكذلك قدرته على أستخدام الموارد المتوفرة لديه وخاصة الودائع لثقتها بتوفر الأمان من خلال رأس المال مع الالتزام بالتعليمات التي تصدرها السلطات الرقابية (البنك المركزي) فيما يخص منح الائتمان من خلال اللائحة الإرشادية لمنح الائتمان. كما يشير ذات الجدول الى تذبذب الاحتياطيات بين الزيادة والنقصان وازدادت بعد صدور قرار البنك المركزي بزيادة الحد الأدنى لرأس المال المصرفي، وذلك لان الزيادة كانت كبيرة أثرت بشكل كبير على أسعار الاسهم مع اتجاه المستثمرين الى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ومما لاشك فيه أن مصرف الرافدين يمارس عمليات وأنشطة مصرفية متعددة تتوافق مع السياسة التي يرسمها البنك المركزي ومن أبرزها منح الائتمان بهدف تنمية القطاعات الاقتصادية من خلال تحديد القطاعات الاقتصادية التي

تحتاج الى دعم يوازي الحاجة الفعلية وفق السياسات الاقتصادية للدولة. والجدول ادناه يبين توزيع الائتمان النقدي على القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق كالآتي:

الجدول (3) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف الرافدين للأعوام (2014-2023)

مليون دينار

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل، التخزين والمواصلات
2014	282,218	10	15,554	40	178,115	712,170
2015	242,276	6	15,314	375	156,017	787,992
2016	279,950	6	15,403	391	168,268	1,611,233
2017	274,984	6	15,975	337	216,126	1,725,738
2018	274,959	6	15,929	117	280,476	706,041
2019	274,557	0	58,483	145,247	344,065	676,802
2020	274,152	6	65,453	357,808	13,442,929	651,885
2021	274,054	6	65,375	573,915	517,095	727,051
2022	273,958	6	65,641	750,903	505,387	612,927
2023	253,678	6	65,654	679,525	457,202	544,749

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سلسلة نشرات.

نلاحظ من الجدول (2) الذي يرصد حركة الائتمان حسب كل قطاع، ان حجم الائتمان النقدي المقدم من قبل مصرف الرافدين للقطاعات الاقتصادية ان قطاع النقل والتخزين والمواصلات استحوذ على اعلى مبلغ من اجمالي الائتمان المقدم إذ إنه ازداد بعد عام 2014 البالغ (712,170) مليون دينار بشكل كبير لينخفض عام 2018 ليبلغ (706,041) مليون دينار ليتذبذب المبلغ بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض وقد بلغ عام 2024 (498,281) مليون دينار، تلاه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي كان المبلغ متذبذب لكن عام 2020 شهدت زيادة في مبلغ الائتمان الممنوح البالغ (13,442,929) مليون دينار بسبب الخسائر التي حققها هذا القطاع بعد ازمة وباء كورونا العالمية، ويأتي قطاع الماء والكهرباء والغاز في المرتبة الثالثة من اجمالي الائتمان الممنوح إذ تزايد مقدار المبالغ الممنوحة اذ بلغت عام 2014 (40) مليون دينار لتبلغ عام 2023 مبلغ (676,576) مليون دينار وذلك للحاجة الماسة لتطوير هذا القطاع واعادة بناء المؤسسات العاطلة واعادة احياءها، وكانت قطاعات الزراعة والصيد وكذلك الصناعة التحويلية والتعدين منخفضة في اجمالي مبلغ الائتمان الممنوح لتنميتها. وبذلك أن قيام مصرف الرافدين بإتباع سياسة توسعية في منح الائتمان بضمانات مخففة وشروط ميسرة حسب مبادرة البنك المركزي العراقي انعكست على تنمية القطاعات الفوقية، فيما انخفض الائتمان الممنوح للقطاعات الإنتاجية مما كان له آثر سلبي تجاه التنمية الاقتصادية، وبذات الوقت شهدت بعض القطاعات تعثر مالي ناتج عن المخاطر التي تكبدتها القطاعات التي تخلفت عن السداد مما أدت الى ازمة مالية سرعان ما استوعبتها الحكومة في المحاولة الجادة في اعادة هيكلة المصارف الحكومية بشكل عام ومصرف الرافدين بشكل خاص.

ومن أجل الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق لابد من تسليط الضوء على مجموعة من المؤشرات الرقابية، القانونية ومقارنتها مع النسب المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي وما أشار اليه قانون المصارف العراقي رقم (94) لعام 2004 لتحديد مدى متانة المصارف والوصول الى الاستقرار المصرفي التي ندرجها في الجدولين (4) و(5) الاتيين:

الجدول (4) النسب المعيارية لمصرف الرافدين للاعوام (2014-2023)

السنة	نسبة الائتمان النقدي الى الودائع	نسبة الائتمان النقدي الى رأس المال والاحتياطيات	نسبة الائتمان التعهدي الى رأس المال والاحتياطيات	نسبة الائتمان النقدي والتعهدي الى رأس المال والاحتياطيات
2014	43	7529	2944	10473
2015	44	7271	1055	8327
2016	47	6099	842	6941
2017	46	4804	637	5441
2018	40	5023	677	5700
2019	43	5207	683	5890
2020	53	6329	688	7017
2021	49	6533	693	7225

2022	40	6341	689	7030
2023	46	8299	690	8990

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سلسلة نشرات.

نلاحظ من الجدول (4) للنسب المعيارية الخاصة بمصرف الرافدين ان نسبة الائتمان النقدي الى الودائع التي تشير الى مدى أستخدام المصرف للودائع التي بحوزته لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف اظهرت انها في الحدود المقبولة إذ تقل عن النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي (75%)، مما يدل على ان مصرف الرافدين يتمتع بسيولة عالية، فضلاً عن كفاءته في أستغلال الاموال المتاحة للاقراض وتحقيق الارباح. وتشير نسبة الائتمان النقدي الى رأس المال والاحتياطيات الى كونها نسبة عالية في غالبية اعوام الدراسة تجاوزت ما وضعها البنك المركزي العراقي وفق تعليماته الصادرة (800%) بمعنى ان مصرف الرافدين قام بعمليات اقراض كبيرة وان الاستمرار الكبير في الاقراض سيؤدي الى اعسار مالي اذا ما تعثر المقترضون عن التسديد، أما نسبة الائتمان التعهدي الى رأس المال والاحتياطيات الذي يبين مدى تعرض البنك للمخاطر المرتبطة بالالتزامات التعهدية التي تساعد على مراقبة تركيز مخاطر التعهدات لدى البنوك ومنع التوسع المفرط فيها على حساب المتانة المالية وان النسبة التي ظهرت لمصرف الرافدين كبيرة جداً إذ انها تجاوزت الحد المحدد بما يؤشر الى وجود انتهاك تنظيمي يتطلب من البنك اتخاذ إجراءات تصحيحية (زيادة رأس المال تقلل التعهدات). فضلاً عن ضعف قدرة رأس مال المصرف على تغطية المخاطر المحتملة، مما قد يهدد استقراره في حال حدوث صدمات اقتصادية تؤدي الى مطالبة كبيرة بتحويل التعهدات الى ديون فعلية. فيما شكلت نسبة الائتمان (النقدي والتعهدي) الى رأس المال والاحتياطيات نسبة مرتفعة فهي تؤشر ان المصرف معرض بشكل كبير لمخاطر الالتزامات المحتملة إذا تحولت هذه التعهدات الى ديون فعلية وبذلك قد يواجه المصرف ضغوطاً على السيولة أو حتى عدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر.

الجدول (5) النسب المعيارية لمصرف الرافدين للاعوام (2014-2023)

السنة	نسبة الاستثمار الى رأس المال والاحتياطيات	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي	نسبة كفاية راس المال	نسبة السيولة
2014	1335	4	4	54
2015	2549	6	4	56
2016	2497	5	28	56
2017	2210	5	28	47
2018	2329	5	33	35
2019	2291	3	16	43
2020	1580	3	15	34
2021	1484	3	25	42
2022	1200	3	26	45
2023	1057	2	18	43

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سلسلة نشرات.

نلاحظ من الجدول (5) أن نسبة الاستثمار الى رأس المال والاحتياطيات لمصرف الرافدين بلغت نسبة عالية جداً تجاوزت (1000%) أي أن جزءاً من حقوق المساهمين غير مستثمر، وبذلك أن لدى المصرف سيولة زائدة أو أرباح غير موزعة. أما مؤشر نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي الذي يمثل مؤشر مالي يبين جودة محفظة القروض في المصرف وبيان مدى تعرضها لمخاطر عدم السداد فهي في الحدود المقبولة التي حددها البنك المركزي العراقي على أن لا تقل عن (2%) ولا تزيد عن (5%) وتشير بذلك الى جودة عالية لمحفظة القروض وادارة مخاطر فعالة فهذه النسبة تجاوزت (5%) في عام 2015 ويعود ذلك الى تردي الوضع المالي في العراق بسبب التدهور الامني في عام 2014 جراء انخفاض أسعار وما تبعه من ضعف العمليات والانشطة المصارف الحكومية مما قد يؤثر على سلامة المصرف المالية. أما مؤشر كفاية رأس مال الذي يعتبر أحد مؤشرات السلامة المالية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي وتعزيز الملاءة المالية للمصارف وقدرتها على تحمل وأمتصاص الخسائر والصدمات بما ينعكس ايجاباً على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي ومتانته، وقد أولى مصرف الرافدين اهمية بزيادة رأس ماله لأجل تعزيز مركزه المالي من أجل تجاوز المخاطر المحتملة، وقد تجاوزت النسبة خلال مدة الدراسة النسبة المعيارية الدولية والمحلية إذ تجاوت النسبة المعيارية لاتفاقية بازل تبعاً لسوق والتشغيل (8%)، وكذلك النسبة المعيارية المحلية حسب ما حدده قانون المصارف العراقي النافذ كحد ادنى نسبة (12%) من اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر للحد من مخاطر الائتمان المصرفي (المالكي وسعيد 224:2013) وهذا ما يؤشر وجود خلل كبير في عمل

المصرف اذ تحول الى ممارسة عملية التحويلات خارجية أكثر من الأنشطة الأخرى الذي قد يعرضها لخسائر نتيجة ضعف أستخدام الأموال بما يحقق العائد المناسب والأرباح المطلوبة من المساهمين. كما يبين مؤشر السيولة الذي يعبر عن " قدرة المصرف على مقابلة التزاماته فوراً من خلال تحويل أي موجود من موجوداته الى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في قيمته الأصلية" (الاسدي، 2014: 2). وتعتبر حسب ما حددته اتفاقية بازل لتنظيم السيولة (الموجودات السائلة/ المطلوبات السائلة*100)، منخفضة جداً لكنها في الحدود المقبولة كما انها تزيد عما حدده البنك المركزي العراقي كحد ادنى (30%) لكافة سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن المصرف يقوم بالاحتفاظ بنسب سيولة ضمن الحدود التي توفر له الامان ولكنها عالية وبالتالي وجود موارد معطلة للمصرف كان يمكن الاستفادة منها في الاستثمار بما يحقق العوائد للمصرف. أي أن هناك تخوفاً من عدم قدرة المصرف على أستغلال الزيادات في رأس المال في الفرص الاستثمارية نتيجة ضعف المناخ الاستثماري المرتبط بتبعية القوانين الصادرة عن البنك المركزي العراقي والسلطات المالية في تحديد نسب الاستثمار بنسب معينة ولاسيما تلك المحددة في قانون المصارف.

ثانياً: واقع التكنولوجيا المالية في مصرف الرافدين

يعد مصرف الرافدين احد المصارف التجارية الحكومية المملوكة للدولة بالكامل الذي يتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، وقد تأسس المصرف بموجب القانون رقم (33) لسنة 1941 كأول مؤسسة نقدية عراقية تمارس أعمال الصيرفة التجارية في العراق إلى جانب المصارف التجارية الأجنبية وكمنافس لها ويقوم بحفظ وإدارة حسابات الخزينة. ويهدف المصرف الى تقديم أفضل خدمة مصرفية للزبائن، ويعمل مابوسعه لتعزيز قوته المالية وحجمه ومركزه في السوق لكسب المزيد من الفرص في الأسواق المحلية والعربية والاقليمية، فضلاً عن المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الاموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق الخطط والقرارات التخطيطية وذلك من خلال تجميع المدخرات الوطنية واستثمارها بطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال العمليات التي يقوم بها.

يقدم مصرف الرافدين العديد من الخدمات المتنوعة والمتطورة عبر تكنولوجيا مالية حديثة من خلال ربط فروعه بنظام (BANKS) ومن الخدمات التي يقدمها اصدار خطابات الضمان (دخول مناقصة، حسن تنفيذ، سلفة تشغيلية، فضلاً عن اصدار خطابات الضمان الخارجية واعتماد الصراف الالي (ATM)، اعتماد بطاقات فيزا كارت وماستر كارت أما نشاطه الخارجي في مجال التكنولوجيا المالية فصبت في مجال الصيرفة الشاملة وقيامه بإصدار خطابات الضمان الخارجية وفتح الاعتمادات المستندية واستقبال الحوالات الخارجية الواردة بالعملة الاجنبية بشكل كبير وواسع والعمل بخدمة سويفت لاتمام العمليات المصرفية، وبالتالي نجح في إرساء قواعد التعامل الدولي ومواكبة التطورات الحديثة وإعتماد جداول اسعار العمليات الخارجية بحيث لا يسمح لعمليات التهريب وانما ارساء قواعد المنافسة والربح على الساحة الدولية.

كما تم تقديم خدمات الحوالات الخارجية لأكثر من (150) دولة في العالم (WorldLink) والعمل بالمقاصة الالكترونية (ACH) وتطبيق نظام المدفوعات (RTGS) ونظام الصكوك الممغنطة والوساطة في بيع وشراء الاوراق المالية، فضلاً عن خدمة الو يسترنيونين في تحويل الاموال واستلامها (WesternUnion).

المبحث الثالث: تقييم الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين باستخدام FinTech

أولاً: تقييم الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين بالاعتماد على التكنولوجيا المالية

سعى مصرف الرافدين إلى الالتحاق بركب التكنولوجيا المالية وفق ما حدده البنك المركزي من تعليمات للدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال بهدف تنظيم وإدارة عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال إذ يمتلك نحو (94%) من السكان في العراق هواتف ذكية، فيما يمتلك نحو (11%) منهم حسابات بنكية منهم (2%) يمتلكون بطاقات ائتمانية (يعقوب وآخرون، 2021: 68). ونظراً لتطور مجالات الدفع الالكتروني ورغبة البيئة العراقية في استقطاب التكنولوجيا المالية فأن واقع التكنولوجيا المالية في العراق يبين بأن الحكومة تعتمد الآن على عقد شراكات خارجية مع مؤسسات عملاقة تدفع قطاع التكنولوجيا المالية إلى الأمام، وكذلك تدعم الحكومة دور القطاع الخاص في تطوير المجال إذ قامت مؤخرا الشركة العالمية International Smart Card بعقد شراكة مع بتكين من البنوك الحكومية في العراق للتأسيس شركة لها فيها الأغلبية بـ (70%) قامت من خلالها ISM بربط أنظمة الدفع في العراق بمعالجات الدفع الخاصة به، وهي بالتأكيد خطوة قوية في اتجاه رقمنة القطاع المالي في الدولة. أما واقع خدمات الدفع الالكتروني في العراق يبين أن هناك تطور في قطاع التكنولوجيا المالية (الفنتك) فقد انتشرت بوابات الدفع على نطاق ليس بصغير، ومن أهم بوابات الدفع الاخرى:

1. بوابة دفع Switch تتميز هذه الشركة بتبنيها استراتيجيات تعزز فكرة الشمول المالية، وهذا ما يرفع بشكل عام من فرص التكنولوجيا المالية.
2. نظام خدمات البنك المركزي للدفع الالكتروني كبادرة مهمة من الحكومة أطلق البنك المركزي العراقي خدمات الدفع الالكتروني التي من شأنها دفع باقي الشركات لنفس الفكرة.
3. شركة العرب التي تمثل بوابة الكترونية للبنوك العراقية، يتم استخدامها من أجل الإتمام الدفع الالكتروني في سبيل تعزيز فكرة الشمول المالي.

ولدى تقييم مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين يبين الحاجة الماسة للاسراع في خطة الاصلاح المصرفي بالتعاون مع شركة أوليفر وأيمن للاستشارات التي تقييم واقع المصارف وتحدد مدى استقراره المصرفي على

ضوء المؤشرات المعيارية المذكورة سابقاً ولتحقيق الاستقرار المصرفي في مصرف الرافدين يتطلب فضلاً عن الشركات العالمية توفير بيئة حاضنة للتكنلوجيا المالية يتصدرها الكوادر ذات الخبرة في مجال التقنيات التكنولوجيا وتهيئة جميع مستخدمي الخدمات المصرفية على هذه التكنولوجيات الحديثة مع تجاوز معوقات التشريعية والتنظيمية والفنية من أجل ان أجل تعزيز متانته المالية والوصول الى الاستقرار المالي.

ثانياً: أستعراض بعض تطبيقات التكنولوجيا المالية في دول عربية مختارة

تتمتع غالبية الدول العربية بتكنولوجيا مالية متطورة، تسهل إجراء المعاملات المالية وإدارة أموالهم. ونستعرض أبرز التطبيقات والشركات العاملة في الدول العربية في الآتي:

1. تطبيق ماي فوري(My Fawry) تأسست شركة ماي فوري المصرية الرائدة في الخدمات المالية في عام 2008، وتقدم منصة شاملة للدفع الرقمي، وقد بلغ عدد مستخدمي شبكة فوري نحو 52 مليون مستخدم، كما تم تحميل تطبيق (ماي فوري) 14.4 مليون مرة حتى تاريخ 20 أكتوبر/تشرين أول 2024، وتستفيد الشركات من جميع الأحجام من شبكة فوري الواسعة، التي تضم أكثر من 372 ألف نقطة بيع في أنحاء مصر، وفي عام 2023 وحده، عالجت فوري معاملات بقيمة تزيد عن 50 مليار دولار، وتقدم الشركة خدمات دفع الفواتير وإعادة شحن بطاقات الهاتف الجوال والرسوم الحكومية من خلال التطبيق أو الموقع الإلكتروني أو نقاط البيع والتحصيل في مصر، كما توفر حلول الدفع بالجملة للشركات، وخدمة إيداع وسحب النقود.
2. مدفوعاتكم/إي فواتيركم (MadfoatCom/ eFAWATEERcom)تأسست شركة مدفوعاتكم عام 2011 في الأردن، وتقدم خدمات عرض الفواتير ودفعها عبر الإنترنت وفي الوقت الفعلي، ويعد عام 2014 مفصلياً في تاريخ الشركة، إذ فازت بالعطاء الحصري للبنك المركزي الأردني لبناء وتشغيل وإدارة خدمة عرض الفواتير ودفعها إلكترونياً عن طريق تطبيق " إي فواتيركم(eFAWATEERcom) "، وهو نظام الكتروني لعرض ودفع الفواتير، يتيح للعملاء والشركات الاستعلام والدفع بشكل فوري وآمن، ويرتبط هذا التطبيق بجميع البنوك في الأردن والمحافظ الإلكترونية ومكاتب البريد ومقدمي خدمات الدفع.
3. إم إن تي-حالا(MNT-Halan) تأسست شركة إم إن تي-حالا عام 2018 في مصر، تقدم حلول الخدمات المصرفية الرقمية والدفع الإلكتروني، بما في ذلك إقراض الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، ودفع الفواتير، وصرف القروض وتحصيلها، والتحويلات المالية، والتمويل الاستهلاكي، والتجارة الإلكترونية، ومنذ إنشائها، نمت الشركة أكثر من 20 ضعفا لخدمة أكثر من 7 ملايين عميل، وأضافت خدمات جديدة للعملاء، ويتضمن تطبيق حالا جميع أنواع القروض التجارية والاستهلاكية والبطاقات المدفوعة مسبقا والمحافظ الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والذهب واستثمارات صناديق سوق المال. وأصبحت الشركة من وحيدات القرن Unicorn (مصطلح يطلق على الشركات الصاعدة التي يتخطى رأسمالها مليار دولار) في فبراير/شباط 2023، واستحوذت مؤخراً على شركة (تام فينانس) التركية وهي شركة رائدة في مجال التمويل التجاري في تركيا.
4. تطبيق تابي (Tabby) تأسست شركة في السعودية عام 2019 ، يتيح تابي للعملاء عبر الإنترنت وفي المتجر تقسيم مدفوعاتهم إلى 4 أقساط من دون رسوم أو فوائد، كما يمكّنهم من تتبع مدفوعاتهم والحصول على خصومات واكتشاف العلامات التجارية والمنتجات التي تتيح التقسيط. ينشط التطبيق في السعودية والإمارات والكويت، وتخطت قيمته 1.5 مليار دولار في آخر جولة تمويل له (باعتباره تابعا لشركة ناشئة)، ويتعامل التطبيق مع طيف واسع من العلامات التجارية العالمية.
5. مركز قطر للتكنولوجيا المالية (Qatar FinTech Hub (QFTH) قدّم مركز قطر للتكنولوجيا المالية منذ إنشائه عام 2020 الدعم لأكثر من 100 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بشكل مباشر وغير مباشر.وتعمل شركة قطر للتكنولوجيا المالية كمركز شامل للأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية في الدولة، بما يتماشى مع إستراتيجية قطر الوطنية للتكنولوجيا المالية، وإستراتيجية قطر الوطنية للتنمية.
وأظهرت برامج حضانة وتسريع التكنولوجيا المالية التابعة للمركز التزاماً قوياً برعاية الابتكار، وتجاوز الاستثمار الأولي 9 ملايين دولار في 70 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من 28 دولة مختلفة.
خصص مركز قطر للتكنولوجيا المالية أكثر من 16 مليون دولار للاستثمار الأولي (من عام 2020 إلى 2028) لدعم 50 شركة ناشئة إضافية في مجال التكنولوجيا المالية.
6. تمارا (Tamara) تأسست عام 2020 في السعودية تتيح تمارا للعملاء تقسيم مدفوعاتهم إلى 4 أقساط من دون رسوم، وتخدم ملايين المستخدمين في السعودية والإمارات والكويت، وتتعاون مع أكثر من 26 ألف متجر وشركة، بما فيها علامات تجارية كبرى، وتتم معاملاتها وفق الشريعة الإسلامية، ويمكن التسجيل فيها بسهولة من خلال رقم الجوال والهوية الشخصية، وقدد ثبّت تطبيقها أكثر من مليون مستخدم على متجر غوغل بلاي.
7. ماي فاتورة (MyFatoorah) تأسست الشركة عام 2014 في الكويت، وتهدف إلى تبسيط المدفوعات من خلال إنشاء الفواتير وجمع المدفوعات، وتتمتع بسمعة قوية في السوق بسبب أوقات الإيداع السريعة من خلال البنوك التي تتعامل معها، كما أنها تمكن المستخدمين من تحسين تدفقاتهم النقدية وإجراء مدفوعات آمنة، يقع المقر الرئيسي لمنصة المدفوعات الرقمية (ماي فاتورة)

في الكويت، وله تواجد كذلك في مصر والسعودية والبحرين وسلطنة عُمان والأردن.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. تبين من تقييم مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين باستخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية ان هناك استقرار مصرفي لكنه معرض للمخاطر نتيجة عدم مواكبة التطورات الحديثة التي تسهم في تحسين الاداء المصرفي وزيادة قدرته في الاعتماد على الديمومة والثبات.
2. حافظ مصرف الرافدين على نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع فهو دون النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، مما يدل على أمتثال المصرف لتطبيق هذه النسبة للحد من مخاطر تعثر السداد.
3. أن رأس مال متذبذب لكنه مرتفع في الأعوام الاخيرة وذلك قد يرجع الى خسائر القروض المتعثرة أو الافراط في توزيع الارباح أو تقلبات قيمة الاصول الخاصة بالمصرف مما قد يؤثر على فقدان ثقة المودعين وسحب ودائعم والتدخل المباشر من الحكومة لتصحيح الوضع.
4. يتبين أن هناك انخفاض في نسبة السيولة من الموجودات المالية السائلة لدى مصرف الرافدين بالرغم من كونها ضمن النسبة المقبولة، وهذا يدل على احتمالية ضعف الثقة بين المودعين والمصرف من جهة واحتمالية تعرض المصرف لمخاطر انخفاض تلك النسبة التي تؤدي الى ضعف الاستقرار المصرفي في مصرف الرافدين والنظام المصرفي بشكل كامل .
5. افتقار البيئة المصرفية لمصرف الرافدين لتشريعات تواكب التطورات الحاصلة في النظام المصرفي العالمي منها على سبيل المثال التجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني التي تحتاج الى سرعة في اصدارها لتأثيرها الكبير على تطوير عمله المصرفي.

ثانياً: التوصيات

1. تعميق الاستقرار المصرفي بشكل عام ومصرف الرافدين بشكل خاص يتطلب ادخال التكنولوجيا المالية في مجالاته المختلفة من خلال تحسين البيئة المصرفية لتواكب التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية منها على سبيل المثال التجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني التي تحتاج الى سرعة في اصدارها لتأثيرها الكبير على تطوير العمل المصرفي
2. يتطلب من أصحاب القرار وشركة بيرنغ ويونغ العالمية الأستمرار في خطة إعادة هيكلة المصارف من خلال دمج مصرف الرافدين مع بعض المصارف الحكومية ذات الرأسمال والحصة السوقية الصغيرة، مما يؤدي الى زيادة التركز المصرفي مما يجعله اقل عرضة للمخاطر وتجاوز الازمات المالية ويعزز قوة النظام المصرفي.
3. ضرورة قيام الادارة المصرفية في مصرف الرافدين على التعاقد مع شركات عالمية في مجال التكنولوجيا المالية التي تسهل عمل المصرف مع توفير البنى التحتية والتقنية وتدريب الكوادر العاملة في المجالات الالكترونية من أجل تسهيل تقديم الخدمات المصرفية.
4. العمل الجاد من قبل المصرف على التحوط ضد المخاطر العالية والمتمثلة في تجنب القروض غير المضمونة والاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة لتجنب بيع الاصول بأسعار منخفضة اثناء الأزمات.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا احد.

References:

1. Battal, A. H., Shabib, A. R. I., & Faysal, F. G. (2022). *Tahlil al-'alaqah bayna mu'ashshirat al-indibat al-mali wa al-istiqrar al-masrifi lil-iqtisad al-'Iraqi lil-muddah 2004–2021*. Majallat Al-'Ulum Al-Maliyyah wa Al-Muhasabiyyah, Special Issue of the Banking Reform Conference.
2. Bakhti, A., & Majani, G. (2020). *Dawr tiknulujya al-maliyyah fi da'm al-qita' al-masrifi*. Majallat Al-Mudir, 7, 111–299.
3. Barmud, I. M., 'Awatif, S., & Shawi, A. (2020). *Ibtikarat al-tiknulujya al-maliyyah wa dawruha fi tatwir ada' al-bunuk al-islamiyyah al-'arabiyyah*. Majallat Ru'a Iqtisadiyyah, 10(1).
4. Bilutah, K., & Baraghthah, R. (2022). *Athar al-tiknulujya al-maliyyah 'ala ada' al-bunuk: Dirasah maydaniyyah li-'ayyinah min al-bunuk al-jaza'iriyyah fi Madinat Qalmah* (Master's thesis). Jami'at 8 Mai.
5. Central Bank of Iraq. (n.d.). *Banking instructions and regulatory guidelines*.

6. Al-Jaghbir, Y. (2004). *Daman al-wada'i': Al-shakl wa al-madmun*. Majallat Al-Bunuk fi Al-Urdun, 3(3).
7. Central Bank of Iraq. (2015, 2021). *Financial stability reports*.
8. Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research, Monetary and Financial Stability Department. (2024). *Taqrir al-indhar al-mubakkir lil-qita' al-masrifi, al-rub' al-thalith 2023* (Issue 25).
9. Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research. (2024). *Annual economic report 2023*.
10. Hamdi, Z., & Al-Zahra', A. (2019). *Mafahim asasiyyah hawl al-tiknulujya al-maliyyah*. Majallat Al-Ijtihad lil-Dirasat Al-Qanuniyyah, 8(1).
11. Al-Asadi, H. M. T. (2014). *Tahlil al-suyulah al-masrifiyyah wa al-'a'id wa makhatir al-suyulah*. Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad.
12. Sarhan, W. A., & As'ad, B. M. (2025). *Qiyas wa tahlil dawr al-iqtisad al-raqmi wa tiknulujya al-mal fi al-natij al-mahalli al-ijmali al-'Iraqi*. Majallat Jami'at Al-Anbar lil-'Ulum Al-Iqtisadiyyah wa Al-Idariyyah, 17(2).
13. Al-Shamma', K. M. H. (1990). *Muqarrarat Lajnat Basel hawl kifayat ra's al-mal wa atharuha 'ala al-masarif al-'arabiyyah*. Ittihad Al-Masarif Al-'Arabiyyah.
14. Al-Sayrafi, M. A. (2013). *Idarat al-bunuk* (1st ed.). Dar Al-Manahij.
15. Abd Al-Ridha, M. S., & Abd Al-Karim, H. M. (2020). *Dawr al-tiknulujya al-maliyyah fi ta'ziz istratijiyyat al-shumul al-mali: Bahth istitla'i li-'ayyinah min muwazzafi Masraf Baghdad Al-Tijari wa Al-Khalij Al-Tijari, Iraq*.
16. Abd Al-Fattah, A. (1994). *Qararat Lajnat Basel wa idarat al-amwal fi al-masarif*. Majallat Al-Masarif Al-'Arabiyyah, 14(160).
17. 'Ayyash, Z. (2013). *Ittifaqiyyat Basel 3 ka-istijabah li-mutatalabat al-nizam al-banki al-'alami*. Majallat Al-'Ulum Al-Insaniyyah, 30–31.
18. Republic of Iraq. (2004). *Central Bank of Iraq Law No. 56 of 2004*.
19. Republic of Iraq. (2004). *Banking Law No. 94 of 2004 and implementing instructions published in Al-Waqa'i' Al-'Iraqiyyah No. 4172 (January 2011)*.
20. Rafidain Bank. (2014–2023). *Balance sheets and financial statements*.
21. Al-Lawzi, S. A., Rosilf, M. H., & Al-Tarawnah, M. I. (1997). *Idarat al-bunuk* (1st ed.). Dar Al-Fikr.
22. Ya'qub, I. I., Ya'qub, F. A., & Matar, Z. J. (2021). *Al-tiknulujya al-maliyyah ka-ihda istratijiyyat ta'afi al-qita' al-masrifi al-'Iraqi fi marhalat ma ba'd Covid-19: Dirasah istitla'iyyah*. Majallat Dirasat Muhasabiyyah wa Maliyyah, Special Issue of the Second International and Fourth National Scientific Conference.
23. Jokipii & Monnin, Terhi & Pierre (2013), **The impact of banking sector stability on the real economy**, Journal of International Money and Finance , N.(32).
24. Thompson, A. & Strick land A. j. (2003), **Strategic Management : concepts and cases**, 13th ed, Richard Irwin publishing, New york.
25. Miguel A., Segoviano & Charies Goodhart (2009), **Banking stability measures**, International Monetary Fund, working paper, No (4).